النمط الحالي للصادرات الصناعية ذات القدرة التنافسية في مصر

إيمان محمد أحمد

باحثة عربية.

مقدمــة

تعرف التنافسية على أنّها الأداء الحاليّ والكامن للاقتصاد في إطار القطاعات والأنشطة التي تتعرض لمزاحمة من قبل الاقتصادات الأجنبية. وهناك تمييز بين التنافسية الجارية والكامنة، حيث تعني التنافسية الجارية الأداء الجاري والعوامل التي تؤثر فيه مثل الأسواق ومناخ الأعمال وعمليات الشركات واستراتيجياتها، بينما تعني التنافسية الكامنة القدرات بعيدة الأثر في التنافسية التي تشكل البنية التحتية التي تضمن استمرار القدرة التنافسية.

بالنسبة إلى التنافسية الجارية، في ما يتعلق بالدول العربية، فإن تدني نوعية البنية التحتية والمؤسسات، وعدم ملاءمة بيئة قطاع الأعمال أهم المعوقات الأساسية تجاه تحسين تنافسيتها الجارية، كما إنَّ هوة الفجوة في مجال البنية التحتية يعبر عن الصعوبة التي تجدها الأقطار العربية في رفع قدرتها التنافسية من حيث دخول الأسواق العالمية سواء في مجال الصادرات أو جذب رؤوس الاستثمارات الأجنبية، إضافةً إلى أن الدول العربية لا تعتمد على المنافسة الداخلية لترشيد استخدام الموارد وتوزيعها، كما إنّها في مجال الصادرات تعتمد على سلع غير ديناميكية ينخفض الطلب العالمي عليها ولا تتأقلم مع تغيرات هذا الطلب. ولم تستطع هذه الدول زيادة تخصصها في إنتاج السلع التي تصدرها، وفي بعض الأحيان تخسر أسواقاً في سلع من المفترض أن تمتلك فيها ميزات نسبية. وتتصف الصادرات العربية بصفة عامة بقلة تنوعها وبضعف محتواها التقاني ومحدودية أسواقها وتركزها الجغرافي. كما إنَّ نموها لا يتماشى مع نمو التجارة الخارجية في العالم، وتصدر الدول العربية إلى الدول الصناعية أكثر مما تصدر إلى الدول النامية، وتشكل المجموعة الأوروبية أكبر شريك تجاري لها. كما تمثل الدول الصناعية أكبر مصدر للواردات العربية(١).

وتعتمد معظم الدول العربية ومنها مصر على الميزة النسبية في اقتحام الأسواق الدولية وعلى الدعم والحماية من قبل الدولة، وأيضاً على الاتفاقات الموقعة مع أطراف خارجية، وعلى استخدام عوامل إنتاج متدنية الجودة لخفض التكلفة (جانب العرض)، وبالتالي إنتاج سلع منافسة من حيث السعر إلا أنّها غير قادرة على الصمود والمنافسة من حيث الجودة في الأسواق العالمية والمحلية. ولا تركز هذه الدول على الميزة التنافسية التي تلبي حاجة المستهلك (جانب الطلب) من حيث النوعية والجودة، وبالتالي استخدام عوامل إنتاج متطورة(٢).

(١) المعهد العربي للتخطيط، **تقرير التنافسية العربية ٢٠٠٣** (الكويت: المعهد، ٢٠٠٣)، ص ٣-٤.

(٢) Ron Botham and Bob Downs, «Industrial Clusters: Scotland's Route to Economic Success,» (1999), p. 6.

لذا فإن أهمية التنافسية ترتبط بمدى مساهمتها في تحسين الكفاءة، وتحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية، وإيجاد فرص للنمو وتسهيل الوصول إلى الأسواق الدولية، وسمات التنافسية لا أهمية لها في حدّ ذاتها، إذ لم تساهم في دعم ودفع عملية التنمية بشكل عام والتنمية الصناعية بشكل خاص.

ويعتبر رفع التنافسية للمنتجات المحلية (Competitiveness) من أهم الأهداف التي تمثل تحدياً للدول الصناعية المتقدمة والدول النامية، بخاصة تلك الدول التي تسعى إلى اتباع إستراتيجية التوسع في الصادرات والتوجه للخارج لتحقيق النمو المتواصل (Sustainable Growth). ويتطلب التوسع في الصادرات زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد القومي وتدعيم مركزه التنافسي (Competitive Position).

وتنبع أهمية القدرة التنافسية من كونها تعمل على توفير البيئة التنافسية المناسبة لتحقيق كفاءة تخصيص الموارد واستخدامها وتشجيع الاختراعات والابتكارات، بما يعمل على تحسين وتعزيز الإنتاجية والارتقاء بمستوى نوعية الإنتاج، ورفع مستوى الأداء وتحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع. أيّ إن التنافسية تعمل على رفع الكفاءة الاقتصادية وتعزيز النمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة. والقدرة التنافسية للاقتصاد في الأجل الطويل لا تهدف فقط إلى زيادة حجم الصادرات الوطنية إلى الأسواق الدولية، ولكن أيضاً إلى استخدام هذه القدرة في تطوير معدلات النمو والتشغيل في الاقتصاد القومي في الأجلين القصير والطويل من خلال سياسة فعالة تعمل على إعادة توجيه وتخصيص الموارد الاقتصادية في المجتمع في اتجاه القطاعات ذات الإنتاجية المرتفعة وذات القيمة المضافة العالية[٣].

وقد أخذت التنافسية مفهوماً آخر من خلال تبني «الإستراتيجية التنافسية للدولة»، وتقوم الإستراتيجية التنافسية على تطوير الإنتاجية على أساس محورين:

المحور الأول: الاستثمار في البحث والتطوير بصفة خاصة في مجال التكنولوجيات العالية التي تهدف إلى زيادة القيمة المضافة في مجال إنتاج السلع ذات التكنولوجيا العالية التي تعمل على مستوى معيشية المجتمع.

المحور الثاني: العمل على زيادة نصيب القطاعات ذات الإنتاجية الأعلى داخل الاقتصاد، مع التركيز على القطاع الصناعي، وتتمثل هذه القطاعات في قطاعات التكنولوجيا الأكثر تقدّماً. ويؤدي تبني هذا المفهوم للتنافسية إلى زيادة القيمة المضافة ورفع المستوى

(٣) حجازي الجزار، «محددات بناء الميزة التنافسية في الاقتصاد الوطني، ملامح من التجربة اليابانية،» معهد التخطيط القومي، رابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ١٥ ـ ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢، ص ٤.

التكنولوجي، وهذا يعزز مكانة الدولة في الأسواق الدولية، ويدعم تدفق جذب رؤوس الأموال والتكنولوجيا(٤).

لذا يجب على الدولة أن تضع لنفسها هدفاً أو معياراً تقيس عليه أداءها بالنسبة إلى كل مؤشر من مؤشرات التنافسية، وأن تحدد لنفسها القدرة التنافسية المناسبة لها في كلّ مرحلة من مراحل تطورها في إطار متكامل بين مؤشرات التنافسية ومؤشرات التنمية الشاملة التي نذكر منها:

ـ نصيب المنتج في إجمالي التجارة الدولية.

ـ زيادة عدد المنتجات التي لها قدرة تنافسية والتي يمكنها النفاذ إلى الأسواق الخارجية، أي تنوع أسواق التصدير.

ـ زيادة النصيب النسبي للمنتجات ذات المحتوى التكنولوجي المتوسط والعالي للصادرات الصناعية.

ـ متوسط نصيب الفرد من الصادرات(٥).

وبناء على الأوضاع والتغيرات في البيئة الاقتصادية العالمية أصبح التركيز للوصول إلى زيادة الإنتاج والإنتاجية يتطلب تشجيع المبادرات من القطاع الخاص لاتّخاذ المبادأة

(٤) انظر: محمد عبد الشفيع، «القدرة التنافسية من منظور التطوير التكنولوجي مع تركيز خاص على الاستراتيجية الصناعية،» **مصر المعاصرة**، العددان ٤٥٩ ـ ٤٦٠ (تموز/ يوليو ـ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠)، ص ١٣٤؛ UNIDO Secretariat, «Panel V: Industrial Policy Reforms: The Changing Role of Governments and Private Sector Development,» and Raphael Kaplinsky, «Panel II: New Technologies, Innovations and Competitiveness: Background Paper: The Implications of New Organizational Techniques for Developing Countries,» papers presented at: «Global Forum on Industry: Perspectives for 2000 and Beyond,» prepared by United Nations Industrial Development Organization (UNIDO), New Delhi, 16-18 October 1995; Alberto Melo, «Industrial Policy in Latin America at the Turn of the Century,» (Working Paper; no. 459, Inter-American Development Bank Research Department (IADB), Washington, DC, 2001), p. 9; Simon J. Evenett, «What is the Relationship between Competition Law and Policy and Economic Development,» (University of Oxford, 15 March 2005), pp. 14-15, <http://www.evenett.com/chapters/competitionlawandeconomicdevelopment150305.pdf>, and «Progress and Prospects for Industrial Development in Least Developed Countries (LDCs)-Towards the 21st Century,» paper presented at: Fourth LDC Ministerial Symposium: Industrial Capacity-Building and Entrepreneurship Development in LDCs with Particular Emphasis on Agrorelated Industries, prepared by United Nations Industrial Development Organization (UNIDO Secretariat), Vienna, 26 November - 5 December 1997, p. 36.

(٥) إبراهيم العيسوي، «التنافسية الوطنية والتنمية: قضايا المفاهيم والمؤشرات والتشابكات،» **مصر المعاصرة**، العددان ٤٧٥ ـ ٤٧٦ (تموز/ يوليو ـ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤)، ص ٦١، و «International Institute for Management Development,» in: *World Competitiveness Yearbook* (WCY), <http://www01.imd.ch>.

والمشاركة في جميع الأنشطة، بما في ذلك تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة ما دامت ليست لها أيّ انعكاسات سلبية.

وفي مصر، على الرغم من الجهود التي تبذل في سبيل رفع القدرة التنافسية للصادرات المصرية عموماً والصادرات الصناعية بصفة خاصة، إلا أن مؤشرات الصادرات الصناعية ما زالت تميل إلى المزايا النسبية وليس إلى القدرات التنافسية. وهذا يرجع إلى بعض الاختلالات التي يعاني منها قطاع الصناعة في مصر والتي انعكست بشكل واضح على هيكل الصادرات الصناعية المصرية. كما إنَّ سياسة جذب رؤوس الأموال بوصفها إحدى الوسائل لدعم الصناعة في مصر واجهت صعوبات منها: الافتقار إلى حرفية الترويج، عدم وجود خريطة استثمارية خاصة للمناطق الواعدة والجاذبة للاستثمار الأجنبي[٦]. وما زالت المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر تعاني العديد من الصعوبات مثل ارتفاع تكلفة المواد الخام وبصفة خاصة المستوردة وارتفاع تكاليف النقل واعتماد تلك المشروعات على معدات وآلات مستعملة ذات تكنولوجيا بسيطة، الأمر الذي انعكس على ارتفاع تكاليف المنتج النهائي وانخفاض في مستوى الجودة[٧]، كما إنَّ عدم وجود سياسة شاملة لدمج هذه المشروعات مع المشروعات الكبيرة أدى إلى عزلة هذه المشروعات، الأمر الذي يؤدي إلى عدم قدرتها على الصمود في مواجهة المنتجات المستوردة داخل السوق المحلي.

وإذا كانت قضية التصدير تعتبر إحدى أهم القضايا المصيرية التي تواجه الاقتصاد المصري، فإنه من الأهمية بمكان دراسة النمط الراهن للصادرات الصناعية ذات الميزة التنافسية، وذلك من خلال تطبيق معايير ومؤشرات التنافسية على الصادرات الصناعية المصرية لمعرفة إن كانت تتمتع هذه الصادرات بقدرة تنافسية أما أن هناك معوقات ومشاكل أدت إلى ضعف قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية. لذا سوف يتناول هذا البحث تطبيق مؤشرات ومعايير التنافسية على الصادرات الصناعية المصرية ومقارنة نتائج هذه المؤشرات ببعض الدول النامية ومدى انعكاس هيكل الصناعة التحويلية على هيكل الصادرات الصناعية المصرية.

وينقسم هذا البحث إلى أربعة أقسام: **القسم الأول**، يتناول سياسة التوجه للتصدير وأهم خصائصها. **القسم الثاني**، يتناول أهم مؤشرات أداء قطاع الصادرات السلعية في مصر مقارنةً ببعض الدول النامية. ويتناول **القسم الثالث**، أهم مؤشرات أداء قطاع الصادرات الصناعية في مصر، و**القسم الرابع**، أهم مؤشرات أداء هيكل الصناعة التحويلية في مصر.

(٦) «الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر،» **النشرة الاقتصادية** (البنك الأهلي المصري)، العدد ٤ (٢٠٠٤)، ص ٩٠ ـ ٩١.

(٧) «المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر في ظل القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤،» **النشرة الاقتصادية**، العدد ٤ (٢٠٠٤)، ص ٧٤ ـ ٧٨ و٨٢ ـ ٨٣.

أولاً: سياسة التوجه للتصدير وأهم خصائصها

تهدف سياسة التوجه للتصدير إلى التركيز بشكل رئيسي على التصدير للأسواق الخارجية، حيث تعتبر الصادرات في الدول النامية مسؤولةً بشكل أساسي عن تمويل عملية التنمية الاقتصادية وذلك عن طريق استيراد السلع الوسيطة والرأسمالية التي تحتاجها هذه العملية، لذلك، لا بدَّ من توفير حصيلة من الصادرات لتمويل الواردات، أيضا يمكن من خلال زيادة الصادرات زيادة الدخل القومي بكمية أكبر من زيادة الصادرات وذلك عن طريق ما يسمّى بمضاعف التجارة الخارجية.

١ ـ العوامل المؤثرة في حجم الصادرات الصناعية في الدول النامية(٨)

- نسبة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي، حيث كلّما زادت هذه النسبة زاد بالنتيجة حجم الصادرات الصناعية.
- التنويع في السلع الصناعية وعدم تركيزها في عدد محدود من السلع.
- التنويع في الأسواق وعدم تركيزها في عدد محدود منها.

٢ ـ عوامل النجاح في تصدير السلع الصناعية

- إن أهم عوامل النجاح هو حسن اختيار السلع التي تتمتع الدولة فيها بميزة نسبية أو تنافسية ويكون عليها طلب عالمي، مع التعرف إلى أذواق المستهلكين، إذ إن اختلاف أذواق المستهلكين يؤثر ويؤدي في الوقت نفسه إلى التغير في الطلب على الصادرات.
- يجب أن يتصف الإنتاج بالكفاءة والجودة اللازمين للصمود أمام المنافسة العالمية وذلك للمحافظة على الأسواق القائمة وفتح أسواق جديدة، لأنه في حال انخفاض الجودة لن يكون هناك طلب على هذه المنتجات نظراً إلى رداءة المنتجات وسوء نوعيتها بالمقارنة بمثيلاتها الأجنبية(٩).

ثانياً: أهم ملامح النمط الحاليّ للصادرات السلعية والصناعية المصرية

١ ـ لمحة عن هيكل الصادرات الصناعية المصرية

يمكن للصادرات الصناعية أن تكون قاطرة للنمو الاقتصادي، إذا اتبعت الأسلوب

---

(٨) إبراهيم العيسوي [وآخرون]، **خبرات التنمية في الدول الآسيوية حديثة التصنيع وإمكانية الاستفادة منها في مصر**، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية؛ رقم ٧٣ (القاهرة: معهد التخطيط القومي، ١٩٩٢)، ص ٩١ ـ ٩٢.

(٩) عمرو محمد التقي، «دور الصناعات التحويلية في تنمية الصادرات المصرية،» (رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، كلية التجارة، ١٩٨٩)، ص ١٧٥-١٧٧.

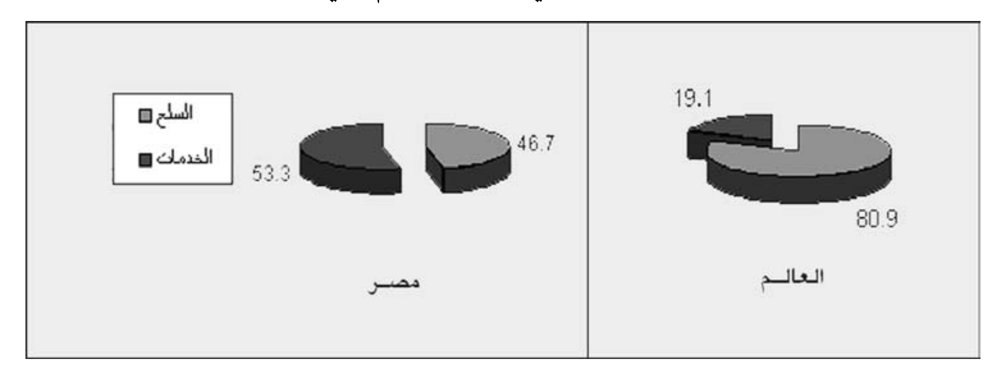
العلمي والتخطيط الاستراتيجي وارتكزت على مفهوم القدرة التنافسية. وقد انعكس الوضع الحاليّ لقطاع الصناعة في مصر الذي اعتمد على صناعات ذات مزايا نسبية على الصادرات الصناعية، حيث اعتمدت الصادرات الصناعية على المنتجات ذات المزايا النسبية التي يمكن التعرف إليها من خلال تطبيق مؤشرات القدرة التنافسية، ولكن قبل التعرف إلى أهم مؤشرات تنافسية الصادرات الصناعية في مصر، سوف يتم إجراء تحليل لأداء قطاع الصادرات السلعية في مصر مقارنة ببعض الدول النامية.

٢ ـ مؤشرات أداء قطاع الصادرات السلعية في مصر مقارناً ببعض الدول النامية

أ ـ التوزيع النسبي للصادرات السلعية والخدمية على مستوى العالم ومصر

يوضح هيكل الصادرات على مستوى العالم لبعض الدول أن نسبة الصادرات السلعية إلى إجمالي الصادرات بلغت نحو ٨٠,٩ في المئة على مستوى العالم عام ٢٠٠٤، وقد حققت الصادرات الخدمية نحو ١٩,١ في المئة، في حين أن مصر الدولة الوحيدة التي اختلف فيها هيكل الصادرات عن هيكل الصادرات على مستوى العالم، حيث حققت فيها الصادرات السلعية نسبة أقل من نسبة مساهمة الصادرات، الخدمية، فبينما حققت الصادرات السلعية نحو ٤٦,٧ في المئة من إجمالي الصادرات، حققت الصادرات الخدمية نحو ٥٣,٣ في المئة من إجمالي الصادرات عام ٢٠٠٤[١٠]. وهذا يوضح أن هيكل الصادرات لا يتماشى مع النمط العالمي السليم أو حتّى مع أهداف السياسة التصديرية في مصر التي تشجع التصدير السلعي.

الشكل رقم (١)
هيكل الصادرات في مصر والعالم (في المئة)



(١٠) World Trade Organization (WTO), *International Trade Statistics 2005* (Geneva: WTO, 2005).

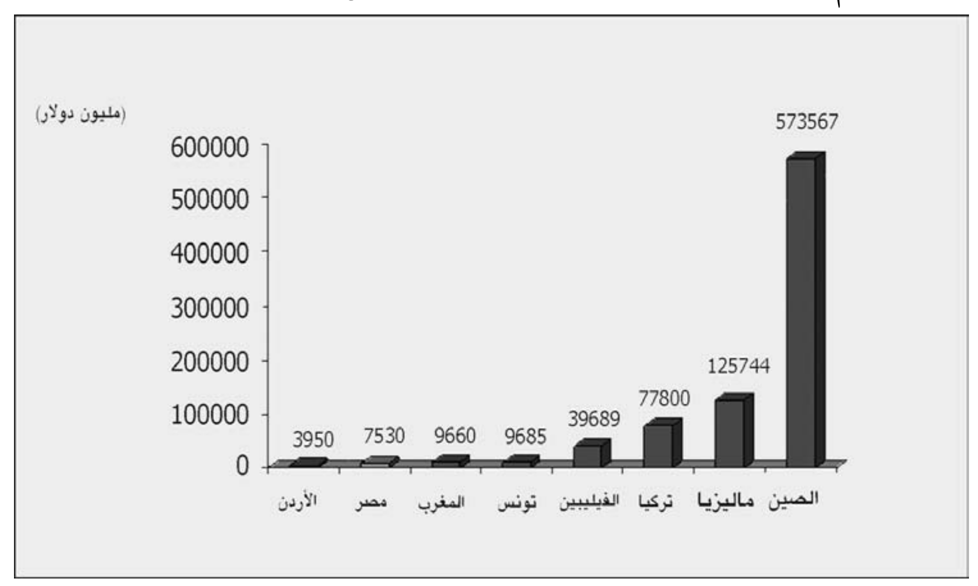
ب ـ تطور حجم الصادرات السلعية المصرية مقارناً بدول أخرى

كما يتبين من الشكل رقم (٢) حققت الصادرات الصناعية المصرية نحو ٤ مليارات دولار عام ١٩٨٠، ونحو ٥ مليارات دولار عام ١٩٩٠، ثمّ نحو ٣,٤ مليارات دولار علم ١٩٩٥، بينما وصلت إلى نحو ٧,٥ مليارات دولار عام ٢٠٠٤. وإذا قارنا أداء قطاع التصدير المصري بعدد من الدول النامية نجد أن الصادرات السلعية في دولة المغرب قد سجلت نحو ٢,٤، ٤,٢، ٦,٩، ٩,٧ مليارات دولار على التوالي خلال الأعوام نفسها. بينما حققت دولة تونس ٢,٢، ٣,٥، ٥,٥، ٩,٧ مليارات دولار على التوالي خلال الأعوام نفسها، في حين حقق الأردن نحو ٠,٦، ١,١، ١,٨، ٤ مليار دولار. أما ماليزيا فقد حققت صادراتها نحو ١٢,٩، ٢٩,٤، ٧٣,٢، ١٢٥,٧ مليار دولار على التوالي خلال الأعوام نفسها.

ولقد حقق حجم صادرات الصين نحو ١٨، ٦٢، ١٤٨,٩، ٥٧٣,٦ مليار دولار على التوالي خلال الفترة نفسها. أما الفيليبين فقد حققت نحو ٥,٧، ٨,١، ١٧,٥، ٣٩,٧ على التوالي خلال الفترة نفسها. وأخيراً حققت تركيا نحو ٢,٩، ٢٣,٥، ٢٩,٢، ٧٧,٨ على التوالي خلال الفترة نفسها(١١).

الشكل رقم (٢)

حجم الصادرات السلعية المصرية مقارنة ببعض الدول النامية ـ ٢٠٠٤



(١١) <http://www.stat.wto/statistical program>.

ج ـ نسبة الصادرات السلعية إلى الناتج المحلي

كما يتبين من الجدول رقم (١)، حققت نسبة الصادرات السلعية إلى الناتج المحلي في مصر نحو (١٠) عام ٢٠٠٤، في حين حققت هذه النسبة نحو ٢٨، ٣٤، ٣٥، ١٠٧، ٣٤، ٤٦، ٢١ في كلّ من أندونيسيا وتونس والأردن وماليزيا والصين والفيليبين وتركيا على التوالي في العام نفسه. وتعكس هذه المؤشرات ضعف تنافسية الصادرات السلعية المصرية، وضعف موقفها في السوق العالمي وعلى مستوى دول المقارنة المشابهة لها تقريباً في الوضع الاقتصادي. وهذا يدلّ على أن هذه الدول نجحت في الارتقاء بقطاع التصدير فيها وتغييره، الأمر الذي حسن من وضعها في السوق العالمي.

الجدول رقم (١)

مؤشرات أداء قطاع التصدير في بعض الدول النامية عام ٢٠٠٤

البيان	الناتج المحلي (مليون دولار)	عدد السكان	الصادرات السلعية	الواردات السلعية	نصيب الصادرات السلعية إلى إجمالي العالم	نسبة الصادرات السلعية إلى الناتج المحلي (في المئة)	نصيب الفرد من الصادرات السلعية
الصين	1649329	1296.5	593326	561229	6.46	34	458
مصر	75148	68.7	7682	12831	0.08	10	112
أندونيسيا	257642	217.6	72168	55008	0.79	28	332
الأردن	11196	5.4	3883	8179	0.04	35	719
ماليزيا	117776	25.2	126511	105283	1.38	107	5020
الفيليبين	86429	83	39689	42345	0.43	46	478
تونس	28185	10	9685	12738	0.11	34	969
تركيا	301950	71.7	63167	97540	0.69	21	881

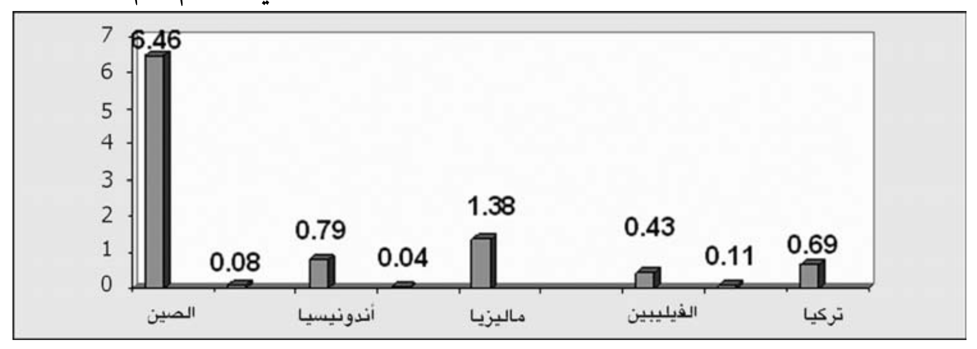
المصدر: <http://www.worldbank.org>.

د ـ نصيب الفرد من الصادرات السلعية

يتبين من الجدول السابق أن متوسط نصيب الفرد من الصادرات السلعية يبلغ نحو ١١٢ دولار للفرد عام ٢٠٠٤، ويعكس هذا المؤشر ضعف قطاع التصدير في الاقتصاد المصري، وهو أيضاً يسجل ضعف موقف الصادرات السلعية المصرية بالنسبة إلى الدول المقارن بها التي حقق فيها متوسط نصيب الفرد من الصادرات السلعية نتائج عالية خصوصاً دولة ماليزيا التي حقق فيها هذا المؤشر نحو ٥٠٢٠ دولار، وأيضاً تونس وتركيا والأردن في العام نفسه.

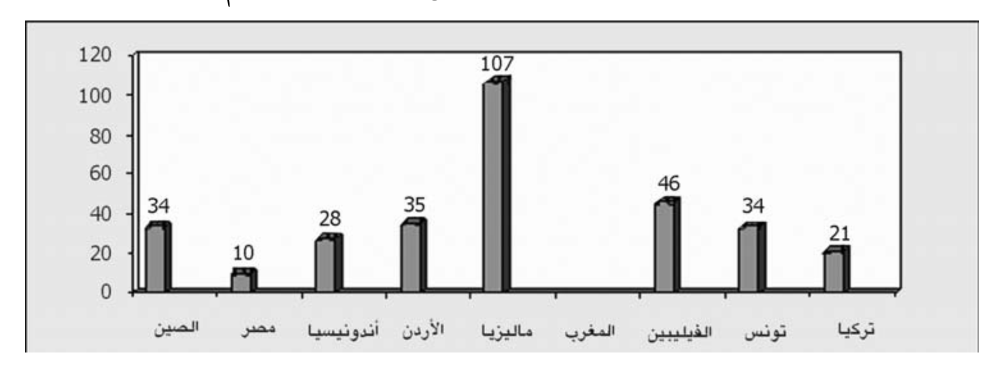
الشكل رقم (٣)

نصيب الصادرات السلعية لبعض الدول النامية إلى إجمالي العالم عام ٢٠٠٤



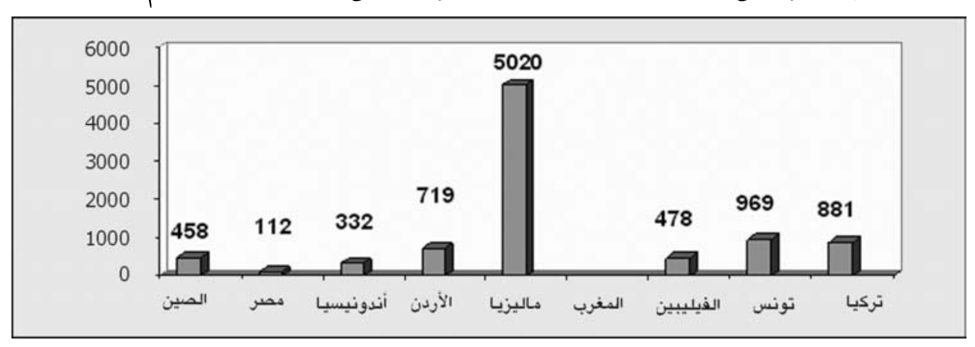
الشكل رقم (٤)

نسبة الصادرات السلعية لمصر وبعض الدول النامية عام ٢٠٠٤



الشكل رقم (٥)

نصيب الفرد من الصادرات السلعية لمصر وبعض الدول النامية عام ٢٠٠٤



هـ ـ نصيب الصادرات الصناعية في إجمالي الصادرات الصناعية على مستوى العالم بحسب النشاط الصناعي

يظهر من الجدول رقم (١) في الملحق الإحصائي ضعف مساهمة الصادرات الصناعية المصرية بحسب النشاط بالنسبة إلى إجمالي الصادرات الصناعية في العالم بحسب النشاط عام ٢٠٠٤، بينما ساهمت بعض دول المقارنة بنسب عالية مثل الصين وماليزيا.

ثالثاً: مؤشرات أداء قطاع الصادرات الصناعية في مصر

١ ـ نصيب الصادرات الصناعية في إجمالي الصادرات السلعية

يظهر من الجدول رقم (٢) أن الصادرات الصناعية حققت نحو ١٥,٤ في المئة عام ١٩٨٥ من إجمالي الصادرات السلعية وقفزت إلى نحو ٥١,٦ في المئة عام ١٩٩٥. ثمّ اتجهت هذه النسبة إلى الانخفاض حتّى وصلت عام ٢٠٠٥ إلى نحو ٣٣,٢ في المئة.

الجدول رقم (٢)

تطور الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات السلعية

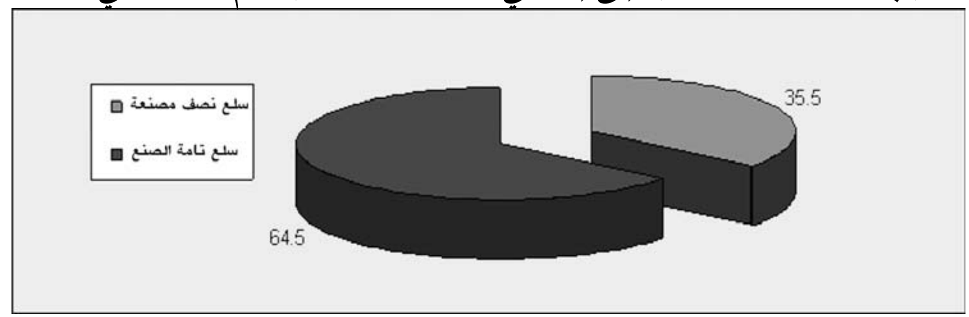
(مليون جنيه)

الصادرات	1985	1995	2004	2005
صادرات نصف مصنعة	177.3	2067.5	6741.9	7265
صادرات تامة الصنع	223	3977.7	12989.3	13192
إجمالي الصادرات الصناعية	400.3	6045.2	19731.2	20457
إجمالي الصادرات السلعية	2599.9	11703.8	47677.8	61618.1

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، **نشرة الملخص الشهري للتجارة الخارجية**، أعداد مختلفة.

الشكل رقم (٦)

نصيب الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات السلعية عام ٢٠٠٥ (في المئة)



٢ ـ درجة التركز الجغرافي في السوق العالمي

تتميز الصادرات السلعية في مصر بارتفاع درجة التركز الجغرافي، حيث استأثرت دول غرب أوروبا بنحو ٤٢,٤ في المئة عام ١٩٩٥، انخفضت إلى نحو ٣٣,٥ في المئة عام ٢٠٠٥. وقد تميزت نسبة مساهمة الدول العربية في إجمالي الصادرات السلعية بالارتفاع في معظم سنوات الفترة من ١٩٩٥، ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٥ حتّى وصلت إلى نحو ٢٤,٥ في المئة عام ٢٠٠٥، في حين اتجهت نسبة مساهمة دول آسيا إلى الانخفاض من نحو ١٠,٦ في المئة عام ١٩٩٥ إلى نحو ٣,٩ في المئة عام ٢٠٠٥. وقد تميزت الصادرات إلى أمريكا الشمالية بالانخفاض من نحو ١٥,٤ في المئة عام ١٩٩٥ إلى نحو ٨,٤ في المئة عام ٢٠٠٥. وقد تميزت الصادرات إلى دول شرق أوروبا بالانخفاض من نحو ١٠,٣ في المئة عام ١٩٩٥ إلى نحو ٨,٦ في المئة عام ٢٠٠٥[١٢].

٣ ـ درجة انتشار إنتاج الصادرات بين أقاليم الدولة

يبين الجدول رقم (٣) أن هناك تركزاً جغرافياً في توزيع الصادرات الصناعية بحسب الأقاليم المنتجة، حيث نجد أن الوجه البحري استأثر بنحو ٦٦,٦ في المئة من إجمالي صادرات الجمهورية عام ٢٠٠٥، يليه إقليم القاهرة الكبرى بنسبة مساهمة بلغت نحو ١٧,١ في المئة خلال العام نفسه. ويلاحظ أن الوجه القبلي قد ساهم بنسبة ضئيلة في إجمالي الصادرات الصناعية بنحو ٣,٩ في المئة خلال العام نفسه. ويظهر أن نسبة المبيعات إلى السوق الخارجية إلى إجمالي المبيعات بلغت نحو ٤٠,١ في المئة في الوجه البحري عام ٢٠٠٥، بينما حققت أقاليم الوجه القبلي ـ القاهرة الكبرى ـ أكتوبر ـ العاشر من رمضان نسباً ضئيلة جداً في نسبة المبيعات إلى السوق الخارجية إلى إجمالي المبيعات خلال العام نفسه.

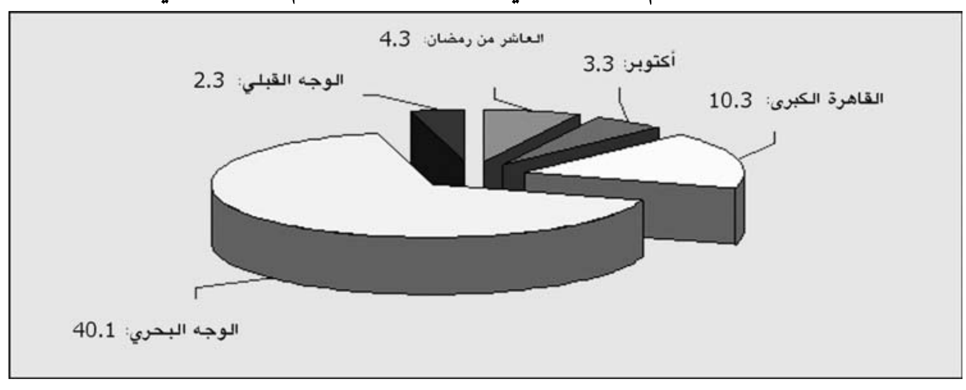
الجدول رقم (٣)
التوزيع النسبي للصادرات الصناعية وفقاً للأقاليم المصدرة عام ٢٠٠٥

الأقاليـــم	نسبة الصادرات إلى المبيعات	نسبة صادرات الإقليم إلى إجمالي الصادرات
العاشر من رمضان	7.1	4.3
أكتوبر	5.5	3.3
القاهرة الكبرى	17.1	10.3
الوجه البحري	66.6	40.1
الوجه القبلي	3.9	2.3
جملة	100	100

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وزارة الاتصالات والمعلومات، شبكة معلومات المنتجات الصناعية، بيانات غير منشورة.

(١٢) «تطور حركة الصادرات المصرية: قراءة تقييمية،» **النشرة الاقتصادية**، العدد ٤ (٢٠٠٣)، ص ١٥.

الشكل رقم (٧)
نسبة صادرات الإقليم إلى إجمالي صادرات مصر عام ٢٠٠٥ (في المئة)



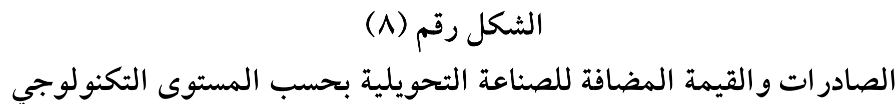
٤ ـ المستوى التكنولوجي

تصنف الصادرات بحسب المستوى التكنولوجي إلى صادرات تعتمد على مواد خام (الصناعات الغذائية ـ منتجات الأخشاب ـ منتجات المطاط ـ صناعة الحديد والصلب ـ الصناعات التعدينية)، صادرات ذات مستوى تكنولوجي منخفض (الغزل والنسيج ـ الملابس الجاهزة ـ الأحذية ـ منتجات الحديد والصلب ـ الأثاث ـ صناعة الورق)، صادرات ذات مستوى تكنولوجي متوسط (وسائل النقل ـ الصناعات الكيميائية ـ الأسمدة ـ أجهزة الراديو والتليفزيون ـ الآلات والمعدات غير الكهربائية)، صادرات ذات مستوى تكنولوجي عالٍ (الآلات والمعدات الإلكترونية ـ الأدوية ـ الأجهزة الدقيقة). ومن خلال تحليل هيكل الصادرات الصناعية المصرية نجد أن نحو ٥٤,٢ في المئة من الصادرات الصناعية هي صادرات ذات مستوى تكنولوجي منخفض، ونحو ٤٢,٢ في المئة صادرات تعتمد على المواد الخام، ونحو ٣,٦ في المئة من الصادرات الصناعية ذات مستوى تكنولوجي متوسط كما يظهر الجدول رقم (٤).

الجدول رقم (٤)
المستوى التكنولوجي للقيمة المضافة للصناعة التحويلية والصادرات الصناعية

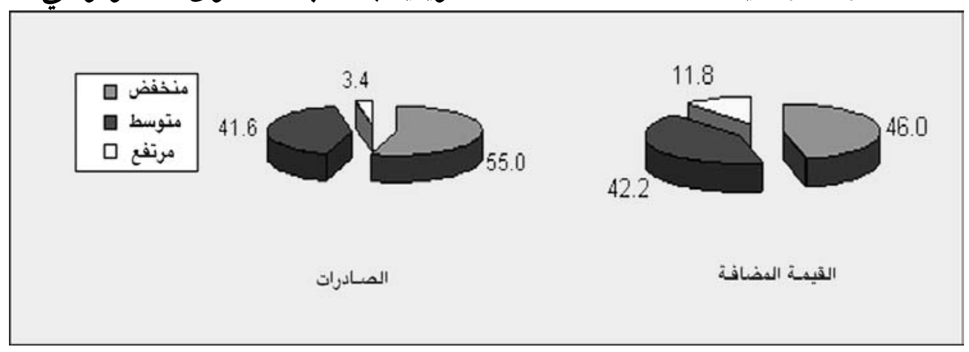
المستوى التكنولوجي	2005	2004
	الصادرات	القيمة المضافة
منخفض	55.0	46.0
متوسط	41.6	42.2
مرتفع	3.4	11.8
جملة	100	100

المصدر: حُسب بمعرفة الباحث من: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: **نشرة الملخص الشهري للتجارة الخارجية** (القاهرة: الجهاز، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥)، و**نشرة الإنتاج الصناعي السنوي** (القاهرة: الجهاز، ٢٠٠٤).



الشكل رقم (٨)

الصادرات والقيمة المضافة للصناعة التحويلية بحسب المستوى التكنولوجي



مما سبق يتضح من خلال عرض مؤشرات أداء قطاع التصدير في مصر مقارناً بدول المقارنة اتضح أن النمط الحاليّ للصادرات الصناعية غير ملائم، لذا فإنه من الضروري رسم سياسة تصديرية تصل بالصادرات المصرية إلى التنافسية العالمية. ولكن قبل طرح أهم ملامح هذه السياسة، يجب إلقاء نظرة سريعة على هيكل الصناعة التحويلية التي انعكست على هيكل الصادرات الصناعية المصرية.

رابعاً: أهم مؤشرات أداء هيكل الصناعة التحويلية في مصر

١ ـ تطور هيكل الصناعة التحويلية

يبين الجدول رقم (٢) في الملحق الإحصائي **تطور هيكل الصناعة التحويلية**، أن هيكل الصناعة التحويلية اعتمد على إنتاج الصناعات التي تعتمد على توافر المواد الخام مثل الصناعات الغذائية والمشروبات، الغزل والنسيج والملابس، صناعة الحديد والصلب.

أما الصناعات ذات المستوى التكنولوجي المتوسط مثل الصناعات الكيماوية فإن مساهمتها في هيكل الصناعة التحويلية كانت متواضعة. وأما الصناعات ذات المحتوى التكنولوجي العالي فكان لها مساهمة ضعيفة جداً.

٢ ـ التوزيع الجغرافي للصناعة التحويلية

يبين الجدول رقم (٥) التوزيع الجغرافي للصناعة التحويلية بحسب الأقاليم ومنه يظهر أن هناك تركزاً في أنشطة الصناعة التحويلية في إقليم القاهرة وإقليم الوجه البحري.

الجدول رقم (٥)

أهم مقومات النشاط بحسب المحافظات/ قطاع خاص عام ٢٠٠٤ (في المئة)

البيان	عدد المنشآت	عدد المشتغلين	الأجور	الإنتاج
القاهرة الكبرى	39	44	44	25
القناة	4	6	8	16
شمال الصعيد	8	3	1	2
وسط الصعيد	3	1	0	0
جنوب الصعيد	2	2	6	11
الإسكندرية	17	18	20	26
الدلتا	26	26	20	20
جملة	100	100	100	100

المصدر: حسب بمعرفة الباحث من: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، **نشرة الإنتاج الصناعي السنوي** (٢٠٠٤).

أما أقاليم شمال ووسط وجنوب الصعيد فقد حظيت بنصيب ضئيل في أنشطة الصناعة التحويلية، فلم يحظ إقليم الصعيد إلا بنحو ١٣ في المئة فقط من إجمالي عدد المنشآت العاملة في مجال الصناعة التحويلية، وقد حققت هذه المنشآت نحو ١٣ في المئة من إجمالي الإنتاج الصناعي على مستوى الجمهورية عام ٢٠٠٤.

٣ ـ نسبة الاعتماد على مدخلات الواردات بحسب الأقاليم

يتبين من الجدول رقم (٦) الذي يظهر نسبة مساهمة الواردات الوسيطة إلى إجمالي مستلزمات الإنتاج بحسب الأقاليم، أن في محافظات الوجه البحري حققت نسبة مساهمة الواردات الوسيطة إلى إجمالي مستلزمات الإنتاج نحو ٣٦,٤ في المئة عام ٢٠٠٥.

أما في إقليم الوجه القبلي، فقد حققت نسبة مساهمة الواردات الوسيطة إلى إجمالي مستلزمات الإنتاج نحو ٢١,١ في المئة خلال العام نفسه.

وفي إقليم القاهرة الكبرى، فقد حققت نسبة الواردات الوسيطة إلى إجمالي الواردات نحو ٣٤,٢ في المئة من إجمالي مستلزمات الإنتاج. وقد حققت نسبة الواردات الوسيطة إلى إجمالي مستلزمات الإنتاج في مدينة العاشر من رمضان نحو ٢٤,٨ في المئة، في حين حققت هذه النسبة في مدينة أكتوبر نحو ٢٨,١ في المئة.

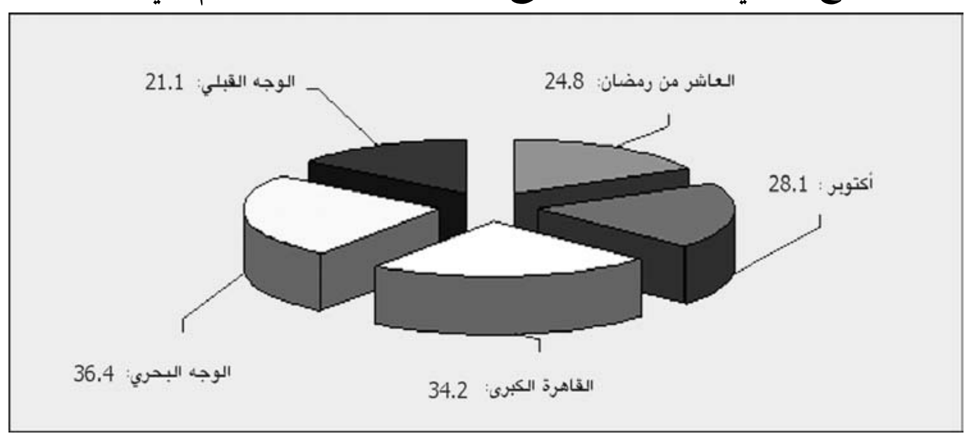
وعلى ذلك، فإنه يمكن ترتيب أقاليم الجمهورية بحسب مساهمة الواردات الوسيطة بالنسبة إلى إجمالي مستلزمات الإنتاج، ويأتي في المرتبة الأولى الوجه البحري نحو ٣٦,٤ في المئة، ثمّ يليه إقليم القاهرة الكبرى نحو ٣٤,٢ في المئة، مدينة أكتوبر نحو ٢٨,١ في المئة، مدينة العاشر من رمضان نحو ٢٤,٨ في المئة والوجه القبلي نحو ٢١,١ في المئة.

الجدول رقم (٦)
التوزيع النسبي لمستلزمات الإنتاج المستوردة بحسب الأقاليم عام ٢٠٠٥

الإقليم	مستلزمات الإنتاج
إقليم الوجه البحري	36.4
إقليم الوجه القبلي	21.1
إقليم القاهرة الكبرى	34.2
العاشر من رمضان	24.8
أكتوبر	28.1
جملة	100

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وزارة الاتصالات والمعلومات، شبكة معلومات المنتجات الصناعية، بيانات غير منشورة.

الشكل رقم (٩)
التوزيع النسبي لمستلزمات الإنتاج المستوردة بحسب الأقاليم (في المئة)



٤ ـ نسبة الاعتماد على مدخلات الواردات بحسب الصناعات

ساهمت الواردات من المواد الخام المستوردة في الصناعات ذات المستوى التكنولوجي المتوسط والعالي بنسب عالية مثل صناعة معدات ضبط العمليات الصناعية، حيث ساهمت بنحو ٩١,٤ في المئة، ونحو ٧٠,٧ في المئة في صناعة المولدات والمحولات وأجهزة توزيع الكهرباء، ونحو ٦٦,٥ في المئة في صناعة الصمامات والأنابيب الإلكترونية، ونحو ٦٠,٩ في المئة في صناعة الأدوات البصرية ومعدات التصوير، ونحو ٥٥,٧ في المئة في صناعة أجهزة

الاستقبال والإرسال التليفزيوني والإذاعي، أما صناعة المحركات والمضخات والأفران، فكانت نسبة المواد الخام المستوردة إلى إجمالي المواد الخام المستخدمة نحو ٤٣,٨ في المئة، ونحو ٤٠ في المئة في الصناعات الكيميائية، ونحو ٣٨,٧ في المئة في صناعة وسائل النقل، ونحو ٢٣,٧ في المئة في صناعة المعدات الطبّية والجراحية.

أما صناعات كثافة رأس المال، فكانت نحو ٦٣,٤ في المئة في صناعة الحديد والصلب.

أما صناعات كثافة العمالة، فكانت نحو ٧٥,٢ في المئة في صناعة منتجات المطاط، ونحو ٦٤,٥ في المئة في صناعة التبغ، ونحو ٥٤ في المئة في الصناعات الغذائية، ونحو ٥٣,٦ في المئة في صناعة منتجات الأخشاب، ونحو ٤٧,٥ في المئة في صناعة منتجات اللدائن، ونحو ٤٥,٣ في المئة في صناعة منتجات الورق، ونحو ٣٦,١ في المئة في صناعة المشروبات، ونحو ٣١,٥ في المئة في صناعة الطباعة والأنشطة المرتبطة بها[١٣].

يتضح مما سبق أن النمط الحاليّ للصادرات الصناعية غير مناسب، حيثُ إنَّه لا يتوافر فيه معايير التنافسية العالمية السابق ذكرها، ويعكس ضعف تنافسية الصادرات الصناعية المصرية، جمود وتدهور هيكل الإنتاج الصناعي. كما إن هيكل الصناعة التحويلية لم يتغير كثيراً، حيث اعتمد على إنتاج الصناعات التي تعتمد على توافر المواد الخام مثل الصناعات الغذائية والمشروبات، الغزل والنسيج والملابس، صناعة الحديد والصلب.

أما الصناعات ذات المستوى التكنولوجي المتوسط مثل الصناعات الكيماوية، فإن مساهمتها في هيكل الصناعة التحويلية كانت متواضعة. أما الصناعات ذات المحتوى التكنولوجي العالي، فكان لها مساهمة ضعيفة جداً. أيضاً كان هناك تركز في أنشطة الصناعة التحويلية في إقليم القاهرة وإقليم الوجه البحري، أما أقاليم شمال ووسط وجنوب الصعيد، فقد حظيت بنصيب ضئيل في أنشطة الصناعة التحويلية. وكانت أهم خصائص الصادرات ما يلي:

ـ ما زالت الصادرات الصناعية صادرات ذات ميزة نسبية، تعتمد على توافر موارد محلية بشكل أساسي مثل غزل القطن والملابس الجاهزة، أو صادرات تعتمد على صناعات ذات كثافة رأسمالية عالية لا تساهم في تعميق الصناعة في الاقتصاد (مثل صناعة الحديد والصلب).

ـ أيضاً تتميز الصادرات السلعية بارتفاع درجة التركز الجغرافي، حيث استأثرت دول غرب أوروبا بنحو ٣٣,٥ في المئة عام ٢٠٠٥. وقد تميزت نسبة مساهمة الدول العربية في إجمالي الصادرات السلعية بالارتفاع حتّى وصلت إلى نحو ٢٤,٥ في المئة عام ٢٠٠٥، في

(١٣) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، **نشرة الملخص الشهري للتجارة الخارجية** (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥).

حين اتجهت نسبة مساهمة دول آسيا إلى الانخفاض حتّى وصلت إلى نحو ٣,٩ في المئة عام ٢٠٠٥.

ـ هناك تركز جغرافي في توزيع الصادرات الصناعية بحسب الأقاليم المنتجة، حيث نجد أن الوجه البحري استأثر بنحو ٦٦,٦ في المئة من إجمالي صادرات الجمهورية عام ٢٠٠٥. يليه إقليم القاهرة الكبرى بنسبة مساهمة بلغت نحو ١٧,١ في المئة خلال العام نفسه. ويلاحظ أن الوجه القبلي قد ساهم بنسبة ضئيلة في إجمالي الصادرات الصناعية بنحو ٣,٩ في المئة خلال العام نفسه.

ـ ارتفاع نسبة المواد الخام المستوردة في الصادرات الصناعية المصرية، وإذا أخذ في الاعتبار باقي مستلزمات الإنتاج والواردات من السلع الرأسمالية، فإن ذلك يوضح ارتفاع نسبة المستلزمات المستوردة في الصناعات المصرية، وينطبق ذلك على الصادرات.

ـ تتميز الصادرات الصناعية بأنها صادرات ذات مستوى تكنولوجي منخفض، أو صادرات تعتمد على المواد الخام.

ـ سجل مؤشر متوسط نصيب الفرد من الصادرات السلعية نحو ١١٢ دولاراً للفرد عام ٢٠٠٤، ويعكس هذا المؤشر ضعف قطاع التصدير في الاقتصاد المصري.

ـ أما بالنسبة إلى نصيب الصادرات الصناعية في إجمالي الصادرات السلعية، فقد حققت الصادرات الصناعية نسبة نحو ١٥,٤ في المئة عام ١٩٨٥ من إجمالي الصادرات السلعية، قفزت إلى نحو ٥١,٦ في المئة عام ١٩٩٥، ثمّ اتجهت هذه النسبة إلى الانخفاض حتّى وصلت عام ٢٠٠٥ إلى نحو ٣٣,٢ في المئة.

أما أهم سمات هيكل الصناعة التحويلية التي أثرت في هيكل الصادرات الصناعية فكانت ما يلي:

ـ إن هيكل الصناعة التحويلية اعتمد على إنتاج الصناعات التي تعتمد على توافر المواد الخام مثل الصناعات الغذائية والمشروبات والغزل والنسيج والملابس وصناعة الحديد والصلب. أما الصناعات ذات المستوى التكنولوجي المتوسط مثل الصناعات الكيماوية، فإن مساهمتها في هيكل الصناعة التحويلية كانت متواضعة. وكان للصناعات ذات المحتوى التكنولوجي العالي مساهمة ضعيفة جداً. وقد انعكس ذلك على مؤشر تنويع الصناعة التحويلية الذي تميز بضعف درجة التنوع الصناعي.

ـ تميز التوزيع الجغرافي للصناعة التحويلية بحسب الأقاليم بالتركز، حيث نجد أن هناك تركزاً في الأنشطة الصناعة التحويلية في إقليم القاهرة وإقليم الوجه البحري.

ـ ساهمت الواردات من المواد الخام المستوردة في الصناعات ذات المستوى التكنولوجي المتوسط والعالي بنسب عالية.

وقد أدى ضعف تنافسية الصادرات المصرية إلى ضعف موفقها وعدم استقرارها في السوق العالمية، وبين الدول التي تتشابه معها في الهيكل الاقتصادي.

أهم ملامح النمط المقترح لسياسة تصديرية تصل بالصادرات المصرية إلى التنافسية العالمية

من خلال عرض الوضع الراهن لتنافسية الصادرات الصناعية المصرية تبين ضعف هذه التنافسية، كما ظهر لنا أن هناك خللاً كبيراً في هذه الصادرات من خلال تطبيق معايير التنافسية على الصادرات المصرية. لذا، فإن رفع تنافسية الصادرات الصناعية يتطلب إعادة هيكلية الصناعة التحويلية في مصر بشكل يدعم الصادرات الصناعية ذات الميزة التنافسية من خلال ما يلي:

١ ـ وضع رؤية إستراتيجية وآليات محددة لتنمية الصادرات الصناعية تتضمن:

● وجوب النظر إلى منظومة التصدير بوصفها منظومة متكاملة في صورة سياسة تصديرية تأخذ في اعتبارها علاج وحل كلّ المعوقات والقيود ذات الانعكاسات السلبية على الصادرات. وكذلك كلّ العوامل الإيجابية، وتقويم الجهات والبرامج ذات الصلة بعملية التصدير. كما تأخذ في اعتبارها استراتيجيات التطوير اللازم في مقومات المنظومة الصناعية باعتبار أن القدرة التصديرية للمنتجات ذات المزايا التنافسية لا بُدَّ وأن تدعمها منظومة صناعية ذات منتجات تخضع لاحتياجات الأسواق المحلية والعالمية.

● رسم سياسة صناعية تصديرية تتكون من محورين **أولهما**: تحسين أداء الصناعات التصديرية الحالية (الغذائية والكيمائية والغزل والنسيج والملابس ومواد البناء والأثاث والورق)، و**ثانيهما**، التحول إلى الصناعات التصديرية ذات المحتوى التكنولوجي المتوسط والعالي مثل (الصناعات الهندسية والأجهزة المنزلية الكهربائية ذات العمالة الكثيفة).

● تحويل الصناعات ذات الميزة النسبية إلى صناعات ذات ميزة تنافسية من خلال إجراء تكامل وتشابك سواء داخل هذه الصناعات أو بينها وبين الصناعات الأخرى.

● الاستفادة من وجود المناطق الصناعية الحرة والمناطق الاقتصادية ذات الطبيعية الخاصة والدخول في مجال إعادة التوطين الدولي للصناعات الذي يتم من خلال الشركات متعددة الجنسية.

● التركيز على الصناعات الرأسمالية التي تعتمد على التكنولوجيا المحلية.

● حصر الطاقات الإنتاجية غير المستغلة في الأنشطة الصناعية المختلفة، ومحاولة استغلالها بهدف زيادة الإنتاجية وتخفيض التكلفة الصناعية وزيادة القدرة التنافسية للصناعة الوطنية.

● رسم سياسة خاصة بالصناعات الصغيرة والمتوسطة وربطها بالصناعات الكبيرة، وتفيد هذه السياسة ليس فقط في حلّ مشكلة البطالة وزيادة الإنتاج الصناعي وربما الصادرات، ولكن أيضاً في نشر الوعي الصناعي على المستوى القومي، وأيضاً بهدف توفير التخصص الذي يحقق الجودة والتطوير وخفض التكلفة.

٢ ـ التركيز على المزايا التنافسية إضافةً إلى المزايا النسبية.

٣ ـ إرساء منهجية مقترحة لوضع نمط جديد للصادرات الصناعية.

٤ ـ تقوية ودعم علاقات التشابك الأمامية والخلفية داخل قطاعات الاقتصاد القومي، وداخل قطاع الصناعة.

٥ ـ نقل وتوطين التكنولوجيا اللازمة للصناعات ذات القدرة التصديرية العالية.

٦ ـ دراسة المنتجات الصناعية ذات المزايا التنافسية وتصنيفها قطاعياً وتكنولوجياً.

٧ ـ تحليل أسواق التصدير من حيث المواصفات المطلوبة والأسعار التنافسية ومراجعة الإمكانيات التصنيعية المتاحة والمطلوبة لفتح أسواق تصديرية جديدة، وذلك باستغلال العلاقة التكاملية بين منظومة الصناعة وتلك الخاصة بمنظومة التصدير.

٨ ـ وضع أولويات تقديم الدعم للصناعات الواعدة طبقاً لقيمة الصادرات والتكنولوجيا المستخدمة والإمكانات التصنيعية المتاحة ومواصفات الجودة الممكنة وفرص التشغيل.

٩ ـ إعادة النظر في سياسة المعارض ومستوياتها.

الجدول رقم (٧)
الوزن النسبى لصادرات بعض الدول النامية إلى إجمالي صادرات العالم عام ٢٠٠٤

البيـــان	الصين	مصر	ماليزيا	أندونيسيا	الأردن	الفيليبين	تونس	تركيا
منتجات زراعية	3.1	0.1	1.7	1.6	0.1	0.3	0.1	0.8
منتجات غذائية	3.3	0.1	1.6	1.4	0.1	0.4	0.2	0.9
منتجات المناجم	2.0	0.3	1.3	1.3	0.0	0.1	0.1	0.2
الوقود	1.5	0.4	1.5	1.2	0.0	0.0	0.1	0.1
صناعات متنوعة	8.3	0.0	1.5	0.5	0.0	0.5	0.1	0.8
حديد وصلب	5.2	0.2	0.7	0.3	0.0	0.0	0.0	2.3
كيماويات	2.7	0.0	0.7	0.4	0.1	0.0	0.1	0.3

يتبـــــع

تابـــــع

أدوية	1.3	0.0	0.1	0.1	0.1	0.0	0.0	0.1
آلات ومعدات	7.7	0.0	2.0	0.3	0.0	0.9	0.0	0.5
آلات مكتبة ومحاسبة	35.9	0.0	9.8	1.2	0.0	3.9	0.0	0.3
أجهزة الاتصالات	17.9	0.0	3.3	0.8	0.0	0.3	0.0	0.7
إلكترونيات	4.9		7.1	0.2	0.0	4.6	0.0	0.0
وسائل نقل	0.7	0.0	0.1	0.1	0.0	0.1	0.0	1.0
غزل ونسيج	17.2			1.6	0.0	0.1	0.2	
ملابس	24.0			1.7	0.4		1.3	

المصدر: <http://www.stat.wto/statisticalprogram>.

الجدول رقم (٨)
تطور الإنتاج للانشطة الصناعة التحويلية عام ٢٠٠٤

(ألف جنيه)

الأنشطـة الصناعيـة	2004			
	الانتاج	(في المئة)	القيمة المضافة	(في المئة)
استخراج النفط والغاز الطبيعي	79238995			
استغلال مناجم	148399			
غذائية ومشروبات	22493611	22.3	5522381	17.8
تبغ	404211	0.4	29486	0.1
غزل ونسيج	6588438	6.5	2817811	9.1
ملابس	3682096	3.6	1767067	5.7
جلود	473723	0.5	89425	0.3
خشب	213547	0.2	62244	0.2
ورق	3616614	3.6	801713	2.6
طباعة	1044762	1.0	417766	1.3
بترول	5583415	5.5	924431	3.0
كيماويات	13422137	13.3	4727452	15.2
مطاط ولدائن	4641908	4.6	1364824	4.4
تعدينية	8165460	8.1	2833356	9.1

يتبـــــع

تابـــع

حديد	13576728	13.4	4378769	14.1
معادن	337297	0.3	39779	0.1
منتجات معدنية	2601420	2.6	1048723	3.4
آلات ومعدات غير مصنفة	4116744	4.1	999373	3.2
آلات مكتبة	13460	0.0	3091	0.0
معدات كهربائية	3435445	3.4	796623	2.6
أجهزة تليفزيون	1952775	1.9	683901	2.2
معدات طبية	101604	0.1	30350	0.1
وسائل نقل	3845510	3.8	1442153	4.7
معدات نقل أخرى	51285	0.1	38369	0.1
أثاث	401501	0.4	114044	0.4
إعادة الدوران	3012	0.0	1381	0.0
أخرى	232775	0.2	76520	0.2
جملـــة	180386872	100.0	31011032	100

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، **إحصاء الإنتاج الصناعي السنوي في منشآت القطاع الخاص** (القاهرة: الجهاز، ٢٠٠٤)، العمودان رقما (٣) و(٥) حُسبا بمعرفة الباحث.